

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

لا يمس عورته ولا ينظر إليها .

تنبيه : قوله ولا يحل مس عورته ولا النظر إليها .

يعني : إذا كان الميت كبيراً فإن كان صغيراً فقد تقدم قريباً .

قوله ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة .

وهذا المذهب وعليه جماهير الأصحاب وقال ابن عقيل : بدنك كلها عورة إكراماً له من حيث وجوب ستر جميعه فيحرم نظره ولم يجز أن يحضره إلا من يعين على أمره وهو ظاهر كلام أبي بكر وقال في الغنية كقول الأصحاب مع أنه قال : جميع بدنك عورة لوجوب ستر جميعه .
قوله ثم ينوي غسله .

الصحيح من المذهب : أن النية لغسله فرض قال في الفروع : فرض على الأصح قال في مجمع البحرين : فرض في ظاهر المذهب وعليه الجمهور وصححه المجد في شرحه وابن تميم وجزم به في الكافي وغيره وابن حمدان وغيرهم .

وعنه : ليست بفرض ذكرها القاضي وجهاً قال في مجمع البحرين : اختياره ابن عقيل وابن أبي موسى وهو ظاهر كلام الخرقى لحصول تنظيفه بدونها وهو المقصود وأطلقهما في المحرر والرعاية الصغرى والفائقة وقيل : إن قلنا : ينجس بموته صح غسله بلا نية ذكره في الرعاية .

فائدة : لا يعتبر نفس فعل الغسل في أحص الوجهين اختياره المجد وهو ظاهر ما قدمه في مجمع البحرين .

قال في الحواشى : وهو ظاهر ما ذكره الشيخ وغيره .

والوجه الثاني : يعتبر قال ابن تميم : وهو ظاهر كلامه قال في التلخيص : ولا بد من إعادة غسل الغريق على الأظهر فظاهره اعتبار الفعل قاله في الحواشى وأطلقهما في الفروع ومحضر ابن تميم والرعاية الكبرى .

على الأول : لو ترك الميت تحت مizarب أو أنبوبة أو مطر أو كان غريقاً فحضر من يصلح لغسله ونوى غسله - إذا اشتربناها - ومضى زمن يمكن غسله فيه : أجزأ ذلك وعلى الثاني : لا تجزئه .

وإذا كان الميت مات بفرق أو بمطر فقال في مجمع البحرين : يجب تغسله ولا يجريء ما أصابه من الماء نص عليه .

قال المجد : هذا إن اعتربنا الفعل أو لم يكن ثم نوى غسله في ظاهر المذهب قال :

ويتخرج أن لا حاجة إلى غسله إذا لم يعتبر الفعل ولا النية وقال في الفائق : ويجب غسل الغريق على أصح الوجهين وأخذهما وجوب الفعل